ـ ١ ـ

«الطبقة» في الغرب الإسلامي بين المفهوم العام وخصوصية الواقع التاريخي

طرحت في كثير من الكتابات والملتقيات العلمية والندوات المتخصصة، إشكالية استعمال بعض المصطلحات المعاصرة لتحديد مفاهيم وقضايا ترجع إلى فترات تاريخية سابقة. لكن الملاحظ أن هذه الإشكالية رغم ضخامتها لم تطرح في إطار دراسات مستقلة تتوخى تفكيك خيوطها وتعقبها بشكل علمي، بل جاءت على هامش المواضيع والقضايا المطروحة للدراسة. لذلك نسعى في المحاولة التالية إلى تبني الرؤية الأولى التي تعول على دراسة المصطلح ذاته ومدى تطابقه مع المفهوم الذي يعكسه، ومن ثم يمكن وضع التساؤل الآتي كمنطلق: هل ثمة إمكانية لتوظيف مصطلح «الطبقة» في الحقبة الوسيطية؟.

تتضارب الآراء بخصوص هذه الإشكالية، وتختلف بين داع لاستعمال المصطلح في الدراسات التاريخية، وبين معارض لهذا الاستعمال. وإذا كان الرأي الأخير لا يكلف نفسه عناء تبرير موقفه تحت ذريعة أن «الطبقة» مصطلح معاصر من جهة، و «أوروبي النشأة» من جهة أخرى، ومن ثم له ميزات وخصائص تتعارض مع طبيعة تطور المجتمع الإسلامي، فإن الرأي الأول يبدو أكثر صعوبة للبرهنة على صحة توجهه.

ويخيل إلينا أن أسباب هذا التعارض والتصادم ناتج عن المجادلات النظرية التأملية التي غالباً ما أزاحت دراساتنا عن خطها العلمي، ونعتقد أنها قد تتقلص بمجرد ما يتم اقتحام دراسة عملية تطبيقية بعيدة عن التأمل النظري المحض الذي يتعسف في فصل المصطلح عن جذوره التاريخية وواقعه العياني. وتبدو العملية أكثر نجاعة إذا ما تمت قراءتنا لمصطلح «الطبقة» من الداخل، ومن خلال قواعد منهجية محددة تكمن في:

١ ـ دراسة عينية تتوخى الإحاطة بالإشكالية تاريخياً، بعيداً عن العموميات.

٢ ـ الارتكاز على النص والوثيقة، بدل التنظير الفضفاض.

٣ ـ عدم اتخاذ المفاهيم الأوروبية نموذجاً جاهزاً لقياس مدى صلاحية التجارب التاريخية

لمجتمعات الغرب الإسلامي.

٤ ـ مراعاة الخصوصية، وتنوع البيئات والحضارات والشروط المناخية التي تؤثر في الظاهرة الاجتماعية، وتجعلها متباينة أحياناً، ولكنها لا تتناقض مع الإطار العام الذي أفرزها.

٥ ـ الحفر في التراث المخطوط لما يختزنه من مفاتيح قد تسهم في حل كثير من القضايا الملغزة ذات الصلة بالمصطلح والمفهوم.

انطلاقاً من هذه القواعد المنهجية، سنحاول دراسة إشكالية مصطلح «الطبقة» ومدى إمكانية توظيفه في دراسة مجتمعات الغرب الإسلامي، وذلك من خلال **نموذج المجتمع المرابطي**.

إن أول تساؤل قد يطرحه الباحث بخصوص هذه الإشكالية هو: هل ثمة مبـرر «أكاديمي» يسمح باستعمال مصطلح «الطبقة» في دراسة البنيات الاجتماعية في الغرب الإسلامي؟

يلاحظ من أول وهلة أن بعض المصادر التاريخية الوسيطية استعملت المصطلح بعينه، فقد ورد عند ابن خلدون قوله:

«كل طبقة من طباق أهل العمران من مدينة أو إقليم لها قدرة على من دونها من الطباق. وكل واحد من الطبقة السفلى يستمد بذي الجاه من أهل الطبقة التي فوقه، ويزداد كسبه تصرفاً فيمن تحت يده على قدر ما يستفيد منه»[(١)].

وإذا كان ابن خلدون قد عاش في فترة تبعد قليلاً عن الفترة التي اتخذناها كعينة للدراسة، فإن الكتاب والمفكرين الذين عاصروا الحقبة المرابطية وإن لم يستعملوا مصطلح «الطبقة»، فإنهم عبروا عن مفهومها حسب هذا التفاوت أو التدرج الذي تحدث عنه ابن خلدون وفق معايير مادية، وأحياناً وفق مقاييس أخرى أخلاقية أو نَسَبية...

ولعل ابن الحاج[(٢)] الذي عايش هذا المجتمع، ووقف على دقائق أموره، وتدبر أحواله بحكم وظيفته كفقيه ومفت للمرابطين، كشف بما لا يدع مجالاً للشك عن تدرج طبقي حين قسم الناس إلى ثلاث طبقات: الأغنياء، ومتوسطو الحال، والمقلون. أما القـاضي عياض[(٣)] الـذي اشتغل بـوظيفة القضاء للمرابطين كذلك، فقد قسم المجتمع الذي عاصره إلى طبقتين: الخاصة والعامة، في حين حصر الحضرمي[(٤)]، قاضي المرابطين بمنطقة أكدز، هذا المجتمع وفق معيار أخلاقي في ثلاث طبقات: طبقة ينتسب أهلها إلى الوجاهة والكرم والفضل، وطبقة عد أهلها من اللئام والسفلة، ثم طبقة ثالثة تتوسط بينهما.

وعلى غرار هؤلاء، عبَّر ابن باجة[(٥)]، وهو من كبـار فلاسفـة الأندلس، عن طبقيـة المجتمع

---

(١) **المقدمة**. تحقيق عبد الواحد وافي. القاهرة، مطبعة لجنة البيان العربي، ١٩٥٢، ج ٣، ص ٩١٠

(٢) **نوازل ابن الحاج** (مخطوط)، الخزانة العامة للوثائق والمخطوطات بالرباط، رقم ج ٥٥، ص ٩٠ ـ ٩١

(٣) **الغنية**. تحقيق ماهر زهير جرار. بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٢، ص ٢٨ [ترجمة أبي عبد الله محمد بن عيسى بن حسن التميمي].

(٤) **كتاب الإشارة في تدبير الامارة**. الدار البيضاء، دار الثقافة، ١٩٨١، تحقيق سامي النشار، ص ١١٣.

(٥) **كتاب تدبير المتوحد**. بيروت، ١٩٧٨، تحقيق معن زيادة، ص ٧٦ ـ ٧٧.

المرابطي بإشاراته وإيماءاته الفلسفية في كتابه **تدبير المتوحد** فقسمه حسب الأفعال الروحانية والجسمانية، وتحدث عن الأثرياء الذين لا يهمهم سوى إشباع شهواتهم الحيوانية، والطبقة الوسطى التي تهتم بالمظهر كوسيلة للتقرب والتزلف للأعيان جرياً وراء مصلحتها، ليخلص إلى القول إن مجتمعه انقسم سياسياً إلى رؤساء ومرؤوسين(١).

أما الغزالي(٢) الذي عاصر الحقبة المرابطية كذلك، فقد نظر إلى المجتمع الإسلامي برمته ـ بما في ذلك المجتمع المغربي الذي نحن بصدد دراسته ـ وقسمه إلى طبقة منتجة تتكون من فلاحين وصناع، وطبقة مستهلِكة لا يهمها إلا التلذذ بالنعم، وطبقة تقوم بجمع المال وادخاره، وأخرى تهتم بالتجمل في الملبس والمظهر، وأخرى تسعى إلى الخطط والولايات لصرف الناس إلى الانقياد إليها.

وعلى شاكلة الغزالي، صنَّف مؤلفو كتب المناقب والتصوف المجتمع عبر رواياتهم المنقبية في أهل اليسار والثروة مقابل طبقة الفقراء(٣)

ولم يخرج أبو الوليد الباجي(٤) عن ذات المنحى حين قسم المجتمع إلى ثلاث طبقات، وأوصى ولديه أن يحشرا نفسيهما ضمن الطبقة الوسطى طلباً للأمن والعافية.

ومن جهتهم، عبر المؤرخون عن تدرج طبقي داخل بنية المجتمع المرابطي، ولا غرو فقد أشار ابن عذاري(٥) في سياق خبر بناء مدينة مراكش أن الناس «بدأوا في بناء الديار، كل واحد على قدر جهده ومستطاعه».

تلك هي مجموعة من المضامين التي شكلت قاعدة الخطاب المستعمل للتعبير عن الطبقة. فالمصطلح ـ كما لاحظنا ـ قد استعمل من طرف مفكري العصور الوسطى، إما بواضح العبارة أو بشكل ضمني.

لكن ملاحظة أخرى قد تسترعي الانتباه: فالنخبة المشار إليها أنفاً كتبت عن المدن لا البوادي التي ظلت مهمَّشة. فالظاهرة الطبقية بقيت مضمرة في البوادي، فهل يعد ذلك مبرراً لإلغاء ـ ولو جزئياً ـ مقولة الطبقة في مجتمعات الغرب الإسلامي؟

لقد بيَّنا في دراسة سابقة(٦) التمايز الاجتماعي بين سكان البوادي، وداخل كيان القبائل

(١) فروخ: **ابن باجة والفلسفة المغربية**، بيروت، ١٩٥٤، ص ٤٠.

(٢) **إحياء علوم الدين**. بيروت، دار الفكر، ١٩٨٠، ج٢، ص ٢٠١ ٢٠٢

(٣) انظر على سبيل المثال: ابن الزيات: **كتاب التشوف إلى رجال التصوف**. الدار البيضاء، ١٩٨٤، تحقيق أحمد التوفيق، ص ٩٩ ـ ابن عربي: **الفتوحات المكية**. مصر، دار الكتب العربية الكبرى، دون تاريخ. ج١، ص ٥٧٧ ـ ابن صعد: **النجم الثاقب** (مخطوط، الخزانة الحسنية رقم ٢٤٣١) ص ٦١، ١٩٤ ـ الصومعي التادلي الهروي: **اخبار ابي العباس السبتي** (مخطوط، الخزانة العامة بالرباط. قسم الوثائق) ورقة ١٩٣ ب.

(٤) انظر: «وصية الشيخ الفقيه أبي الوليد الباجي لولديه». نشرها جودة عبد الرحمن هلال في **مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية** بمدريد، سنة ١٩٥٥، عدد ٣، مجلد ١، ص ٤٤.

(٥) **البيان المغرب في اخبار الأندلس والمغرب**. تحقيق س. كولان وليفي بروفنسال، بيروت، ١٩٨٠، ج ٤، ص ٢٠.

(٦) **الحياة الاجتماعية في المغرب والاندلس خلال عصر المرابطين**. [اطروحة جامعية لنيل دكتوراه الدولة نوقشت بكلية الآداب بمكناس سنة ١٩٩١ ج ٢، ص ٦٢١ وما بعدها].

ذاتها، مما يغنينا عن إعادة البرهنة على خطأ مقولة المساواة القبلية. غير أن ذلك لا يحول دون القول إن الظاهرة الطبقية ظهرت في مدن الغرب الإسلامي أكثر جلاءً ووضوحاً من البوادي، فكيف يمكن تفسير ذلك؟

لا شك أن المدينة تختلف كلياً عن البادية من حيث طرق وأساليب الإنتاج. وقد فطن ابن خلدون [1] إلى ذلك فذكر أن من سكان المدن «من ينتحل في معاشه الصنائع، ومنهم من ينتحل التجارة، وتكون مكاسبهم أنمى وأرفه من أهل البدو لأن أحوالهم زائدة على الضروري من معاشهم». معنى ذلك أن نشاط سكان الحواضر لم يكن موجهاً نحو تلبية الحاجات البسيطة الضرورية المعدة للاستهلاك فقط، بل وجه نحو اقتصاد التبادل وتوفير الفائض عن طريق الزيادة في الإنتاج الذي هو وليد تقسيم العمل، ومن ثم خلق فرص التنافس، وهو ما يؤدي بدوره إلى التفاوت بين الأفراد الذين يصنفون حسب ثرواتهم داخل المجتمع الحضري، عكس البوادي التي يتقلص فيها التفاوت الاجتماعي بفضل سيادة الملكية الجماعية والنظام القبلي في الغالب الأعم. فمن خصوصيات التنظيم الاجتماعي في المدينة، الحلول الجزئي لعلاقات العمل والملكية والتبادل، محل علاقات القرابة التي تشكل حجر الزاوية في التنظيم الاجتماعي بالبادية. ففي الحواضر لا يجتمع الناس بمقتضى أرحامهم، بل بموجب المكانة التي يحتلونها في تقسيم العمل ونصيب الثروة التي يملكونها[2]، وتلعب الأرستقراطية التجارية دوراً هاماً في انحلال علاقات العصبية وظهور الطبقات[3].

وإذا كان من طبيعة الناس عموماً التطلع «إلى الدنيا وأسبابها من جاه أو ثروة»[4] فإن ذلك ينطبق بالأحرى على سكان المدن «لكثرة ما يعانون من فنون الملاذ وعوائد الترف والإقبال على الدنيا والعكوف على شهواتهم منها»[5]، فضلاً عن وجود علاقات منفعية بينهم[6]، مما يوفر الفرص لخلق مجتمع طبقي.

يستخلص من كل ما سبق أن مصطلح «طبقة» قد ورد في الكتابات الوسيطية انطلاقاً من معايير مختلفة، بيد أن المعايير المادية ظلت هي المميزة للتصنيفات الاجتماعية. وقد عبرت مجمل هذه الكتابات عن تفاوت وتمايز اجتماعي في المدن على الخصوص، ارتكازاً على هذه الأسس بعينها.

وبتتبعنا لمختلف النصوص والوثائق، نلاحظ أن التفاوت الطبقي ارتكز على الأسس التالية:

١ ـ **ملكية الأرض**: من خلال دراسة سابقة[7] اتضح أن حيازة الأرض داخل المجتمع لم تتم

---

(١) **المقدمة**. ج٢، ص ٤٠٩.

(٢) جغلول: **الاشكاليات التاريخية في علم الاجتماع السياسي عند ابن خلدون**. ترجمة فيصل العباس، بيروت، دار الحداثة، ١٩٨٢، ص ١٠٥

(٣) المرجع نفسه، ص ٩٢

(٤) ابن خلدون: م. س. ج١، ص ٢٦٢

(٥) المرجع نفسه، ج ٢، ص ٤١٤.

(٦) يُعبِّر أحد الأمثال الأندلسية عن هذه العلاقات المنفعية إذ يقول المثل الأندلسي: «تعطيني الجميل، قال حتى ترحل الحميل» انظر: الزجالي: **ري الأوام**، طبعة فاس، ١٩٧٥، تحقيق محمد بن شريفة، ج ١، مثل رقم ٧٣٨، ص ٢٦٨

(٧) انظر: ابراهيم القادري بوتشيش: م.س. ج١، ص ١٣٩ وما بعدها.

على قاعدة المساواة. وساهمت الدولة المرابطية في هذا الاتجاه عن طريق تفويت الملكيات الشاسعة إما ملكية فردية أو إقطاعاً لبعض الشخصيات القيادية، أو لبعض الجماعات، خاصة الجند وقادتهم. لذلك بات بديهياً أن تشكل هذه الثروة العقارية بعداً هاماً في التصنيف الطبقي إذ أصبح الملاكون في قمة الهرم الاجتماعي، بفضل ما درته عليهم أملاكهم من أرباح وثروات هائلة [١].

٢ ـ **ملكية رأس المال**: من المعلوم أن التجار كثفوا أنشطتهم التجارية، فنجحوا في تكديس أموال تفاوتت أهميتها من تاجر إلى آخر وبين جماعة وأخرى[٢]. كما أن بعض الأشخاص تمكنوا من تنمية رؤوس أموالهم عن طريق الأسهم في الشركات[٣]، أو بواسطة الإقراض بالفوائد[٤]. وقد حاز بعض اليهود قصب السبق في هذا الميدان، فتبؤوا نتيجة ذلك مكانة اجتماعية خاصة.

٣ ـ **الوظيفة والدخل**: يتبين من خلال النصوص أن العديد من الأفراد تمكنوا عن طريق الوظائف التي احتلوها داخل أجهزة الدولة من الانتماء إلى هذه الطبقة أو تلك، حسب أهمية الوظيفة والدخل، وغالباً ما كان الاشتغال في وظائف الدولة وراء ارتقاء شخص ما في السلم الاجتماعي.

وإذا كنا لا نجادل في هذه الأسس التي تجعل الثروة المحدد الأساسي للوضع الطبقي، فثمة خصوصيات ارتبطت بطبيعة المجتمع المرابطي وتطوره على كافة الأصعدة، أعطت للطبقة الاجتماعية بعض الخصوصيات التي يمكن استخلاصها من مختلف النصوص، واستناداً على أسلوب الإنتاج السائد الذي حددناه في دراسة سابقة في نمط «اقتصاد المغازي» وهو نمط مستوحى من مقولات خلدونية، ويتميز بالاستناد على القوى الحربية غير الطبيعية، ممثلة في مغانم الحروب والضرائب والمصادرات، كما أنه يتميز بدورانه في حلقة مفرغة لا تنزع إلى النمو[٥]

إن النتيجة الأساسية التي استخلصناها من خلال دراسة هذا الأسلوب الاقتصادي الذي تبنته الدولة المرابطية تتمثل في الأسس الهشة «غير الطبيعية» التي يقوم عليها. فكلما شعر الأمير المرابطي بفراغ بيت المال، واحتاج إلى النفقات لتحقيق مشروعاته في الجهاد، وكذلك لتوفير رصيد ترفه الذي فرضته الحضارة الاستهلاكية الأندلسية، لم يجد غضاضة في مصادرة «خدام الدولة» من وزراء وكتّاب وولاة.

كما خرجنا في تلك الدراسة للبنية السياسية الداخلية بأن الدولة المرابطية قامت على أساس احتكار السلطة من قبل الأمير وأقربائه وعشيرته وتطبيق مبدأ «استبداد الدولة» في السياسة الداخلية[٦] لذلك لم يكن غريباً في ظل مجتمع يتميز بعدم استقرار الوضعية الاجتماعية للفرد

(١) انظر المرجع نفسه حول ما ذكرناه عن ضيعات الأمراء وإقطاعهم الأراضي لأقربائهم وكتابهم ووزرائهم وقادة جندهم وكذلك البيوتات الكبرى، ابتداءً من ص ١٤١ ـ ١٤٣

(٢) لا يقتصر الأمر على التجار فحسب، بل حتى بعض الأشخاص العاديين إذ يذكر محمد بن عياض أن امرأة توفيت «وهي معروفة بمال وحلي وحال». انظر: **مذاهب الحكام** (مخطوط، الخزانة الحسنية رقم ٤٠٤٢)، ورقة ١٢ ظهر.

(٣) ابن الحاج: م.س.، ص ٢٤١ ـ ٢٤٢

(٤) المرجع نفسه، ص ٢٧٧

(٥) للمزيد من التفاصيل حول ميزات هذا النمط من الإنتاج انظر: ابراهيم القادري بوتشيش: م.س. ج١، ص ١٩١ ـ ١٩٤

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٢١ وما بعدها.

وانعدام الثقة، أن تصبح الطبقة ذاتها «غير طبيعية» في تطورها، لأنها رهينة بالحاكم، ولا تشكل كياناً مستقلاً عن الدولة. كما أنها لا يمكن أن تمتلك وسائل الإنتاج إلا عن طريق ارتباطها بالجهاز الحاكم أيضاً. فالأرض أو الثروة أو رأس المال الذي يملكه الشخص يكون أصلاً بيد «أمير المسلمين»، ومن ثم فإن وسائل الإنتاج ذاتها تتشكل من «الأموال السلطانية» التي يوفرها اقتصاد المغازي، أي أن الحاكم يستولي على الأراضي ويجبي خراجها ويجمع الغنائم، ومن هذه الثروة ذاتها يمنح الأموال أو يقطع الأراضي لرجال الدولة ثم يعود إلى انتزاعها منهم كلما ظهرت منهم زلة أو هفوة.

نجد مصداقاً لظنوننا وصية أبي الوليد الباجي[١] لابنيه، وفيها يقول: «وإياكما من الدنيا وحطامها، فإن الجمع لها والاستكثار منها مع ما فيه من الشغل بها، والشغب بالنظر فيها يصرف وجوه الحسد إلى صاحبها، والطمع إلى جامعها، والحنق على المنفرد بها. فالسلطان يتمنى أن يزل زلة يتسبب فيها إلى أخذ ما عظم في نفسه من ماله». وهو ما أكده الحضرمي نفسه[٢] بقوله: «ولا تفرح بالمال والسلطان، فإنهما ظلان زائلان».

وبتفحص النصوص يتأكد ما نذهب إليه. فكتب التراجم تزخر بذكر نماذج من الكبراء والأعيان الذين تغير وضعهم الطبقي بين عشية وضحاها نتيجة النكبات التي تعرضوا لها من قبل الأمراء المرابطين، لهفوة صدرت منهم أو لأسباب قد تكون تافهة أحياناً، لا تعبِّر سوى عن رغبة هؤلاء في احتجان أموالهم، وضمها إلى بيت المال. وقد تنبه ابن خلدون[٣] إلى أن المصادرة تشتد في مرحلة هرم الدولة، حين يفرغ بيت المال، فيتحايل الأمير في إيجاد أي زلة للانقضاض على أموال الشخص المصادر. ففي ترجمة ابن الوكيل اليابري يقول ابن الابار[٤]: «كان أبو بكر عيسى بن الوكيل الكاتب مستعملاً في غرناطة في الدولة اللمتونية، فحكي أنه انكسر عليه مال جليل يبلغ عشرة آلاف دينار، فقبض عليه وأشخص منكوباً إلى مراكش».

ولعل أبرز مثال لهشاشة الوضع الطبقي بسبب المصادرة، يقدمه نموذج عبد الملك بن زهر. فبعد أن كان «وجيه بلده، جليل القدر في أهله، نبيه السلف، حظياً عند الملوك والأمراء[٥]»... «أدركته مطالبة عند أبي الحسن بن علي بن تاشفين كانت سبب اعتقاله بسجن مراكش مدة»[٦]

وكل مصادرة تلحق أحد رجالات الدولة، كانت تمتد إلى حاشيته وأتباعه، وهذا ما تعكسه رواية عن ابن أبي ليلى الذي استصفى علي بن يوسف أمواله «وتخطى ذلك إلى حاشيته ورجاله»[٧]. وهو ما حدث كذلك لبعض الفقهاء الذين آزروا تمرد أمير قرطبة اللمتوني ابن الحاج وتقاعسه عن بيعة علي

---

(١) المصدر نفسه، ص ٤٤.

(٢) **الإشارة في تدبير الإمارة**، م.س.، ص ٧٤

(٣) **المقدمة**، م.س.، ج٢، ص ٦٧٦

(٤) **إعتاب الكتاب**. دمشق، ١٩٦١، ص ٣٤٤

(٥) ابن عبد الملك: **الذيل والتكملة**. بيروت، (دون تاريخ)، تحقيق محمد بن شريفة، ج٢، ص ١٨ ـ ابن عذاري: م.س.، ص ٦٥

(٦) المرجع نفسه، ص ١٩

(٧) ابن الابار: **المعجم في أصحاب القاضي ابي علي الصدفي**. نشره فرانسيسكو كوديرا وزايدين. مدريد، ١٨٨٥، ص ٥٦.

ابن يوسف، ومنهم ابن المرخي[1]، أبو عبد الله بن أبي الخصال. ويعبِّر أحد المؤرخين[2] عن ذلك **بقوله**: «والذي قعد بأبي عبد الله بن أبي الخصال هو قيام ابن الحاج أمير قرطبة على ابن تاشفين وثورته التي نكب عنها، ونجا، ولكن كيف منها وكان حينئذ أوثق حاشيته وأسبابه والصق وزرائه به وكتّابه».

وثمة نصوص أخرى تعكس ظاهرة النكبة والمصادرة لا يسع المجال لعرضها. وقد عبَّر أحد شعراء الفترة أصدق تعبير عن الهشاشة التي ميزت الوضعية الطبقية في المجتمع المرابطي بسبب تحكم الأمراء فيها حين قال:

وإن أمير المسلمين وعتبه لكالدهر لا عار بما فعله الدهر[3]

وتفيض المصادر كذلك بذكر أخبار العزل عن المناصب، وعلى الخصوص القضاة، بسبب جهلهم أحكام القضاء[4]، أو نتيجة تعصب المرابطين ضد من ظلوا على ولائهم للمعتمد بن عبَّاد[5]، أو بسبب وشاية[6]، وأحياناً نتيجة تنافس نساء البلاط[7]. وفي كثير من الحالات، عزل بعض القضاة بسبب إقامتهم الحدود، والسير على جادة الحق.

وتعرض الولاة أنفسهم للعزل، ولنا في هذا الصدد نص هام يبين كيف أن العزل يسفر عن انحطاط الوضعية الاجتماعية للولاة الذين كانوا يصولون ويجولون. فقد بعث علي بن يوسف رسالة قصيرة إلى أحد ولاته يقول فيها: «وقد عزلناك عزلة تحط قدرك، وتخمل ذكرك»[8]. ولعل هذه الوضعية غير الثابتة هي ما حدا بالشاعر حبلاص الرندي[9] إلى القول:

لا تفرحن بولاية سوغتها فالثور يعلف أشهراً كي يذبحا

---

(١) المرجع نفسه، ص ١٣٣ ـ ١٣٤

(٢) المقري: **أزهار الرياض**. فضالة المحمدية، ١٩٨٠، تحقيق سعيد أعراب، ج٥، ص ١٦٩

(٣) هو الشاعر أبو بكر بن عبد العزيز الأندلسي (ت ٥٣٦ هـ). انظر: الأصفهاني: **خريدة القصر**. القاهرة، ١٩٦٤ تحقيق الدسوقي، ق ٤، ج ٢، ص ٤٣٤

(٤) انظر رسالة علي بن يوسف إلى أهل غرناطة التي يدور موضوعها حول عزل القاضي أبي الحسن بن أضحى الغرناطي السلفي: **تراجم اندلسية**. بيروت، ١٩٦٣، تحقيق إحسان عباس. ص ٧٨ ـ ٧٩ ـ ابن عذاري: م.س.، ص ٩٢ ـ أعراب: «من الرسائل المرابطية: رسالتان لم تنشرا بعد». مجلة **دعوة الحق**، عدد ٢٤٥، سنة ١٩٨٥، ص ٣٥ ـ ٣٦

(٥) مؤلف مجهول: **طبقات المالكية** (مخطوط، الخزانة العامة بالرباط، قسم الوثائق رقم د. ٣٩٢٨) ص ٢٨٥ ويذكر بخصوص القاضي أبي عبد الله محمد بن فتوح: «نفذ قوله إلى أن دخل قرطبة المرابطون فأسقط عن الفتيا لتعصبه عليهم مع العبادية فلم يستفتِ إلى أن مات».

(٦) انظر حالة القاضي ابن شبرين: المقري: **أزهار**... ج٣، ص ١٥٦

(٧) انظر حالة القاضي ابن خلوف الذي عزلته زينب زوجة يوسف بن تاشفين لانه مدح حواء زوجة سير بن أبي بكر النويري. **نهاية الارب في فنون الأدب**. القاهرة، ١٩٨٣، تحقيق حسين نصار، ج٢٤، ص ٢٦٦

(٨) ابن ليون: **لمح السحر**. (مخطوط) الخزانة العامة بالرباط، قسم الوثائق رقم د ٣٣ ورقة ٧٩ ب.

(٩) المقري: **نفح الطيب**. بيروت، ١٩٦٦، تحقيق إحسان عباس، ج٤، ص ١٣٣.

فضلاً عن قصائد أخرى عبرت عن تلك الظاهرة خلال الحقبة موضوع الدراسة[1].

وعلى المستوى غير الرسمي، ثمة إشارات إلى تغير الوضعية الطبقية لبعض التجار. فقد أصبح احد التجار الكبار مجرد دلّال في قيسارية مراكش[2]. وفي المعنى نفسه يقول الأصفهاني[3] عن ابن قزمان الذي عاش في الحقبة المرابطية إنه: «مني بالمذلة بعد الاعتزاز». لذلك لم يكن غريباً أن يعقد الموثقون عقوداً تشهد باملاق بعض الأشخاص بعد أن كانوا يحتلون مكانة اجتماعية حسنة[4]، وهو ما عكسته الأمثال الشعبية[5].

نستخلص من حصاد هذه النصوص أن الوضعية الطبقية في المجتمع المرابطي تميزت بالميوعة بسبب إقدام السلطة على مصادرة وسائل إنتاج الرعية عن طريق القوة، ودون سبب أحياناً، وهو ما يسميه ابن خلدون[6] «بالمعاطب». فيذكر أن رجال الدولة يلوذون بالفرار لما يتوقعونه من هذه المعاطب للتخلص من ربقة السلطان بما حصل في أيديهم، مما يزيد وضعيتهم الطبقيـة ميوعـة. ولم يفت المقري[7] التأكيد على هذه الظاهرة أثناء حديثه عن أهمية صاحب الأشغال الخراجية الذي ظل معرضاً ـ رغم نفوذه ـ إلى المصادرةِ والنكبة حسب مزاج الحاكم وأهوائه.

كل هذه القرائن تنهض دليلاً على أن أهم الأسس التي ارتكز عليها الوضع الطبقي في نمط اقتصاد المغازي هو الاستناد على الحاكم والجاه، إلى جانب الثروة بطبيعة الحال[8]. لكن الثروة بدون جاه تؤدي إلى تسلط الحاكم على الشخص ونكبته، لذلك كان: «لا بد لصاحب المال والثروة الشهيرة في العمران من حامية تذود عنه، وجاه يستند عليه من ذي قرابة للملك أو خالصة له أو عصبية يتحاماها

---

(١) ينقل ابن دحية قول الشاعر السميسر:

النـاس	مثـل	حبـاب	والـدهـر	لجـة	مـاء
فـعـالـم	في	طفـو	وعـالـم	في	انطفـاء

ثم يقول الخفاجي:

مـا لـلـزمـان يجـور في ابنـائـه حكمـاً ويـرمقـهـم بـعـين الـغـائـب
فيحط علـوهـم ويـرفـع سفلـهـم فكـأنـهـم قلـم بيمنـى كـاتـب

انظر: **المطرب من اشعار أهل المغرب**. المطبعة الأميرية، ١٩٥٥، تحقيق ابراهيم الإبياري وآخرون.

(٢) ابن الزيات: م.س.، ص ٣٩٣

(٣) **خريدة القصر**، ق ٤، ج ٢، ص ٤٨٧.

(٤) ورد في بداية أحد العقود ما يلي: «الحمد لله وحده، ومن شهوده المذكورة أسماؤهم عقب تاريخه يعرفون فلاناً بن فلان الفلاني معرفة كافية، وشهدوا معها أنهم يعلمونه كان قبل هذا الوقت مستور الحال، يتعيش على نفسه وعلى أولاده بما في يده، فتوالت عليه الوظائف المخزنية وإعطائها المرة بعد المرة وغلاء الاسعار والكساد إلى أن ذهب ما بيده.. انظر: مجهول: **التقييد الابي في علم الوثائق** (مخطوط) الخزانة العامة للوثائق بالرباط رقم د.٧٥٦. ورقة ١٢٢ ب.

(٥) من هذه الأمثال: «الخير طير» وكذلك: «ارفع ما ثبت، يقلك الزمان هيت»، انظر: الزجالي: م.س.، ج ٢، ص ٨٤.

(٦) **المقدمة**، ج٢، ص: ٦٧٦

(٧) **نفح الطيب**، ج٢، ص

(٨) عبّر ابن قزمان عن أهمية المال في صياغة الوضعية الطبقية فقال: من يعطيكم شيء قبلتم أيديه. ومن كان معدوم لم تلووا عليه. انظر **ديوانه**، طبعة مدريد، ١٩٨٠، نشره كورنيطي، ص ٢٣٠.

السلطان ليستظل بظلها ويرتع في أمنها من طوارق التعدي، وإن لم يكن له ذلك أصبح نهباً **بوجوه** التحيلات وأسباب الحكام»[1]. وهو ما عبَّر عنه الغزالي[2] بقوله إن: «التوصل بالجاه إلى المال **ايسر** من التوصل بالمال إلى الجاه». بل إن العامة اعتبروا الجاه أجلّ قدراً من المال[3].

وإذا كان الجاه يعد معياراً ثابتاً لتحديد طبقات الناس ووضعهم في السلَّم الاجتماعي، فإن **ابن** خلدون[4] يضع الملوك «الذين ليس فوقهم يد عالية» في أعلى مراتب السلم الطبقي. وفي أسفل المراتب يضع «من لا يملك ضرراً ولا نفعاً». وكل من لا يملك جاهاً أو صلة بالأمير تكون وضعيته معرضة للهزات العنيفة ولو امتلك الأموال الطائلة. وحسبنا دليلاً على ذلك أن أحمد بن عمران بن نمارة (ت ٥٣٦ هـ) وصف «بالانقباض عن خدمة السلطان على كثرة ماله وسعة حاله، وامتحن بالسجن ثلاث وثلاثين»[5]. ولعل ابن قزمان[6] وابن خفاجة[7] فطنا بحكم معايشتهما لأحداث الحقبة بضرورة الاحتماء بالجاه لضمان ثبات الوضعية الطبقية، فعبَّرا عن ذلك أحسن تعبير. كما لم يفت العامة أن يعبِّروا عن هذا الاتجاه في أمثالهم[8].

وتقدم بعض التراجم التي يوردها ابن خاقان نماذج حية لدور الحاكم في تحسين الوضعية الطبقية للفرد، نكتفي بذكر ثلاثة نماذج:

يتعلق الأول بأبي عبد الله بن عائشة أحد كتَّاب دولة المرابطين الذي كان خاملاً غير معروف إلى أن أنهضه يوسف بن تاشفين من خموله وبوَّأه المكانة العالية، ووضع في يده مقاليد الأعمال، وحكَّمه في الأموال، فعظم قدره ونبه ذكره[9] بعد أن كان «في زمن عطلته ووقت اضطراره وقلبه ومقاساته من العيش أنكده، ومن التحرف أجهده»[10]

أما الثاني فيمثله أبو عامر بن عقال (ت ٥١٥ هـ) الذي تعلق بآل بني القاسم بسلا، وتحسنت

---

(١) ابن خلدون: م.س.، ج٣، ص ٨٧١. ويعرف الجاه بأنه القدرة الحاملة للبشر على التصرف فيمن تحت أيديهم من أبناء جنسهم بالإذن والمنع والتسلط بالقهر والغلبة على دفع مضارهم وجلب منافعهم. انظر أيضاً ص ٩١٠.

(٢) **إحياء علوم الدين**، م.س.، ج٠ ، ص ٨٦.

(٣) قالت العامة: «الثنيا خير من الغنا» والثنيا معناها السمعة. انظر الزجالي م.س.، ج ٢، ص ٦٢. وقالوا أيضاً: «إذا كنت فضولي كن في جهة المخزن». انظر مقداد: «أمثال العامة وحكمها في الأندلس من كتاب (حدائق الازاهر) لابن عاصر الغرناطي». مجلة **التراث الشعبي**، صيف ١٩٨٨، ص ١٠٣

(٤) **المقدمة**، ج٣، ص ٩٠٩

(٥) ابن عبد الملك: م.س. ج٦، ص ١١٧

(٦) انظر **ديوانه**، ص ٣٠٤، قصيدة ٤٤، وفيها يقول:

إن من حبه الله عند الأمير محبوب
وتكون انت غالب ومعاندك مغلوب

(٧) انظر **ديوانه**، طبعة بيروت، دار صادر، ١٩٦١، ص ٢٢٢ ويقول في إحدى قصائده:

حسب الفتى حلية أن يستقل به ملك عزيز فلا يقعد به العطل
فما احتمى جانب ما لم يحمه ملك ولا مضى صارم لم يمضه بطل

(٨) ابن عاصم: **حدائق الأزاهر**، مثل رقم ٦٣، ص ١٢٤

(٩) **مطمح الانفس**، بيروت، ١٩٨٣، تحقيق محمد علي شوابكة، ص ٣٤٥ ـ ٣٤٦

(١٠) ابن بسام: **الذخيرة**. ليبيا ـ تونس، الدار العربية للكتاب، ١٩٨١، تحقيق إحسان عباس، ق ٢، م ٢، ص ٨٨٩.

وضعيته الاجتماعية «فلما خوت نجومهم وعفت رسومهم انحط عن ذلك الخصوص وسقط سقوط الطائر المقصوص». غير أن إبراهيم بن يوسف بن تاشفين رقاه «أسمى ربوة وأقعده أبهى حظوة»(١).

ويتمثل النموذج الثالث في أبي بكر بن بقي الذي تعلق بيحيى بن علي بن قاسم أحد أفراد آل بني عشرة «فأرقاه إلى سمائه» بعد أن كان راكب صهوات وقاطع فلوات(٢).

ومعلوم أن الكاتب ابن القصيرة كان قد نكب مع حاشية المعتمد بن عباد، غير أن الحظ ابتسم له عندما ورد كتاب على يوسف بن تاشفين من الخليفة الفاطمي صاحب مصر، فلم يجد الأمير من يجيب عليه، فتفقد أعلام الكتَّاب، وأشير إليه، فاستدعاه لحينه «وولاه كتبة دواوينه ورفع شأنه حتى أنساه زمانه»(٣) ولم يخف على العامة دور السلطة في عملية الحراك الاجتماعي الرأسي، فعبَّروا عن ذلك في أمثالهم(٤)

ومن العوامل المؤثرة كذلك في تحديد الوضعية الطبقية والمرتبطة بالجاه والتعلق بالحاكم كثرة الفتن والاضطرابات. فدولة المغازي هي أصلاً دولة قامت بحد السيف، لذلك فإن الخضوع لها غالباً ما كان مؤقتاً وظرفياً في انتظار الفرص المواتية، حتى إذا ما تضعضع اقتصادها وانهارت عصبيتها، بدأت الفتن والقلاقل تستشري في مختلف الأنحاء، مما يؤدي حتماً إلى زوالها، وبالتالي تغيير الوضعية الطبقية لكثير ممن استظلوا بجاهها وحمايتها. ولا غرو فإن أبا جعفر أحمد بن محمد بن كوثر المحاربي كان من أعيان غرناطة، لكنه انتقل بعد اندلاع الفتن إلى الاسكندرية «بعدما جرى على بلده ما يجلّ عن الوصف من القتل والنهب وخراب أملاكه وذهاب أمواله»(٥). والشيء نفسه وقع للفقيه علي بن عبد العزيز الإمام الأنصاري الذي اضطر إلى إجلاء بلده ومفارقة أهله وضياع أمواله(٦). كما اضطر فقيه آخر، تحت ضغط الفتن وزوال الدولة التي كانت تمده بالحماية والجاه إلى التخلي عن منصب القضاء «فاعتزل بكسبه لمعاشه وإقباله على شأنه» وبالمثل أرغم العديد من الفقهاء المالكيين على الهروب نحو بني حماد بالمغرب الأوسط أو نحو مصر، تاركين ثرواتهم التي كدسوها نهباً للثوار(٨). وتعطينا إحدى الرسائل صورة واضحة عن التحول الذي حدث إبان الفتنة التي قامت في السنين الأخيرة من عصر المرابطين، وما خلفته من أثر على الوضع الاجتماعي إذا جاء فيها: «أما بعد، فإن الأيدي قد امتدت ودواعي التعدي قد اشتدت، وأموال الناس تنتهب»(٩).

وعلى العكس، أتاحت الفتنة للذين كانوا لا يملكون شيئاً إبان استقرار الدولة من الاثراء

---

(١) ابن خاقان: م.س.، ص ٣٥١ ـ المقري: **ازهار**... ج٥، ص ١٤٦

(٢) المرجع نفسه، ص ٤٠٧.

(٣) ابن بسام: م.س.، ق ٢، م١، ص ٢٤٠

(٤) قالوا: «القمل دبت» وهو مثال يضرب للإنسان إذا سمن وحسنت حاله. انظر الزجالي: م.س. ج٢، ص ٩

(٥) السلفي: م.س.، ص ٢٧

(٦) ابن الزبير: **صلة الصلة**. الرباط، المطبعة الاقتصادية، ١٩٨٣، تحقيق بروفنسال، ص ٨٢.

(٧) المرجع نفسه، ص ١٦٣

(٨) ابن فرحون: **الديباج المذهب**. القاهرة، ١٣٥١ هـ، (ط١)، ص ١٧٦ ـ ٢٢٢.

(٩) الأصفهاني: **خريدة**...، ج ٢، ص ٦١٤

السريع، وامتلاك وسائل الإنتاج إما في شكل رأس مال[1] أو في شكل عقار كما هو الحال بالنسبة لصاحب حصن شقورة[2].

وبعد سقوط المرابطين، تغيرت الوضعية الطبقية لبعض الأشخاص رأساً على عقب. فأبو جعفر ابن عطية كان كاتباً لاسحق بن علي. فلما دخل الموحدون مراكش، توارى عن الأنظار «ودخل في غمار الناس»[3].

وقد لمّح ابن خلدون[4] في نظرياته التاريخية إلى هذه الوضعية فذكر أنه «قد يقع في الدول اضطراب في المراتب من أجل هذا الخلق، ويرتفع فيها كثير من السفلة وينزل كثير من العلية».

ونحن في غني عن التذكير بالمصير الذي آل إليه المعتمد بن عباد وأبناؤه وبناته الذين تحولوا من أمراء إلى مجرد أجراء ومستخدمين[5].

ويرتبط بالجاه أيضاً مسألة الشرف وأصالة النسب. فالحضرمي[6] قسَّم الناس إلى صنفين: صنف معروف الأصل والأبوة والمنشأ، وصنف طارىء غير معروف الأصل. ولذلك ظل النسب معياراً للتصنيف الاجتماعي[7]. وحسبنا أن بعض العائلات ورثت مكانتها الاجتماعية من نسبها وشرفها، وهذا ما يفسر قول ابن الابار[8] عن عبد الله محمد بن العربي بن القاضي أبي بكر بن العربي بأنه «من أهل النباهة والجلالة وجيهاً بذاته وبسلفه»، مما يعكس مبدأ وراثة الوضع الطبقي من الأجداد إلى الأحفاد. وخير ما نستدل به على ذلك وثيقة تولي خطة الشورى للقاضي أبي جمرة وهي مؤرخة في ٩ ذي الحجة سنة ٥٣٩ هـ/ ١١٤٤ م جاء فيها على الخصوص: «ولكون هذه المرتبة ليست طريقة له، بل تليدة متوارثة عن أسلافه الكريمة وآبائه...»[9].

ومعلوم أن كثيراً من العائلات احتلت وضعية طبقية متميزة عن طريق النسب والوراثة، نذكر من بينها أسرة بني القبطرنة الذين نعتوا بأنهم «أركان المجد وأثافيه لهم قوادم الحمد وأثافيه»[10] ولما كان نظام الإرث يؤمِّن انتقال الثروة ضمن العائلة، ونظراً لأن العائلات الثرية كانت أكثر قدرة من غيرها على الاستفادة من الظروف المستجدة والتحولات الاقتصادية، فإنها نادراً ما فقدت موقعها

(١) ابن الخطيب. **الإحاطة: نصوص جديدة**، طنجة، ١٩٨٨، تحقيق عبد السلام شقور، ص ١٩٩ ـ ٢٠٠ [ترجمة عبد الرحمن بن عيسى بن محمد (ت ٥٥٧ هـ)].

(٢) الونشريسي **المعيار المعرب**. بيروت، ١٩٨١، تحقيق مجموعة من الباحثين، ج ٩، ص ٥٣٩

(٣) ابن الابار: **إعتاب الكتاب**. دمشق، ١٩٦١، تحقيق صالح الأشتر، ص ٢٢٧

(٤) **المقدمة**. م.س. ج٣، ص ٩١٢

(٥) عن أبناء المعتمد، انظر: ابن الصيرفي: **المختار من شعر شعراء الأندلس**. طبعة عمان، ١٩٨٥، تحقيق عبد الرزاق حسين، ص ٣٠ ـ ٣١ أما عن بناته اللائي أصبحن يشتغلن في غزل الصوف فانظر: الزياني: **الروضة السليمانية** (مخطوط، الخزانة العامة بالرباط، قسم الوثائق رقم د ١٢٧٥) ورقة ٨٨ ب.

(٦) كتاب **الإشارة في تدبير الامارة**، م.س.، ص ١١٧

(٧) انظر وصية أبي الوليد الباجي إلى ولديه، ص ٣١

(٨) **التكملة**، ج٢، ص ٨٢٩.

(٩) انظرها كاملة في المصدر نفسه، ص ٥٦٢ ـ ٥٦٣

(١٠) الاصفهاني: م.س.، ص ٣١٢.

ومكانتها في ظل النظام المرابطي، وبذلك صار للنسب الشريف وزن داخل المجتمع، وانتقلت الوجاهة من جيل إلى آخر تماماً كالموروثات المادية والمعنوية الأخرى.

ويورد المقري[1] نصاً له مغزاه في الدلالة على أهمية النسب داخل التكوين الاجتماعي حين ترجم لأسماء العامرية، فذكر أنها كتبت إلى الخليفة الموحدي عبد المؤمن بن علي بعد إطاحته بالمرابطين تسأله رفع الانزال عن دارها والاعتقال لمالها متذرعة بنسبها، وهذا ما يؤكد أهمية النسب في تحديد الوضعية الطبقية.

وغير خاف أن الأسر الشريفة كانت تعفى من الضرائب، وتمنح لها ظهائر التوقير. وتقدم أسرة آل أمغار نموذجاً لذلك، حتى إنها عُدت من فئة الشرفاء والأعيان[2].

بيد أن ابن خلدون[3] يربط أصالة النسب والشرف بمعيار آخر هو المعيار الأخلاقي، «فمن استحكمت فيه صنعة الرذائل بأي وجه كان، وفسد خلق الخير فيه لم ينفعه زكاء نسبه ولا طيب منبته». وعلى هذا الأساس الأخلاقي، تمكن البعض من احتلال مكانة اجتماعية حسنة[4].

وبالمثل، فإن الدراسة وتحصيل العلم أتاحا للبعض فرصة الارتقاء الاجتماعي. وحسبنا أن طاهر بن نيفون قاضي شاطبة «نهض به علمه حتى صيَّره عَلَماً وأبرزه في بلده حَكَماً»[5]، وتتضمن بعض القصائد الشعرية من الحجج ما يزكي هذا التخريج[6].

كما أن مذهب الدولة لعب دوراً جوهرياً في تحديد الوضعية الطبقية لبعض الأفراد، إذ أصبح الفقه المالكي مطية لنيل المناصب العليا والاثراء السريع، حتى إن عبد العزيز التونسي الزاهد الذي درّس الناس الفقه بأغمات «تركه لما رآهم نالوا به الخطط والعمالات»[7]. وكدليل على أهمية العلم والمذهب المالكي في تسنم الهرم الاجتماعي نورد نصاً هاماً، عبارة عن وصية من أب لابنه يقول فيها: **«العلم شيء حسن، فكن له ذا طلب، وابدأه بالنحو وخذ من بعده في الأدب، فإن أردت أن ترى جاهاً ونيل مكتسب، فافهم أصول مالك، واحفظ فروع المذهب، فإن قول مالك، سلسلة من ذهب، واعمل بما**

---

(١) **نفح الطيب**. م.س. ج٤، ص ٢٩٢

(٢) يرى الأستاذ مفتاح أن شرف الامغاريين مجرد ادعاء. انظر: **التيار الصوفي والمجتمع في الاندلس اثناء القرن ٨ هـ** (بحث مرقون) ج ١، ص ١٧٠

(٣) **المقدمة**. م.س. ج٣، ص ٨٧٨.

(٤) محمود مكي: «وثائق تاريخية جديدة عن عصر المرابطين». **مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية بمدريد**، المجلدان ٧ و ٨، سنة ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠، ص ١٨٢ ـ ١٨٣ وهي من إنشاء أبي القاسم بن الجد عن علي بن يوسف يستدعي فيها ابن أرزاق للكتابة. ومما ورد فيها «... وقد ذكر لنا وقُدِّرَ قبلنا من زكاء خلالك واعتدال أحوالك ما سعيت على استجلابك واستكتابك».

(٥) ابن سعيد: **المغرب في حلى المغرب**. دار المعارف بمصر (دون تاريخ)، تحقيق شوقي ضيف، ج٢، ص ٣١٦

(٦) ابن عبد الملك: م.س. ج٥، ق١، ص ٣٨٩ وينقل قول الشاعر علي بن محمد بن محمد بن شعيب (ت ٥٢٧ هـ) الذي قال:

فـادرس تسـد وتكـن في النـاس معتلياً ... ورح ـ هـديـت ـ لنـور العـلـم مقتبسـا

(٧) ابن قنفد: **انس الفقير وعز الحقير**. الرباط، ١٩٦٥، تحقيق ادولف فور ومحمد الفاسي، ص ١٠٧ ـ ابن الابار: **التكملة**. م.س. ج٢، ص ٥٤٢.

حفظته تحظى بأعلى الرتب»

ومن العناصر المؤثرة في التكوين الطبقي للمجتمع القائم على نمط إنتاج المغازي كذلك عنصر القرابة، وهو ما عبَّر عنه ابن خلدون بالعصبية. ولا يخامرنا شك فيما يكتسيه هذا العنصر من وزن في صياغة البناء الطبقي. فمن خصائص نمط الإنتاج المذكور، سيادة أقوى القبائل على دفة الحكم، وجعل السلطة حكراً على عشائرها وقرابتها. وحسبنا أن المرابطين ولّوا أقاربهم الوظائف والمناصب العليا «فاكتسبوا الأموال وملكوا رقاب الرجال»

قصارى القول إن مجتمعات الغرب الإسلامي ـ حسب النموذج الذي تمت دراسته ـ كانت مجتمعات طبقية ـ وقد ارتكزت الطبقة الاجتماعية فيها على أساس الثروة وملكية وسائل الإنتاج. غير أن اقتصاد المغازي أكسبها خصائص جعلتها تتميز بميوعتها وعدم ثباتها لأنها ارتبطت بوسائل إنتاج وثروات تعدّ في ملكية الأمير المرابطي أولاً وأخيراً، ولم تشكل طبقة مستقلة عنه، لذلك خضعت لمزاجه وتقلبات الأحوال الاقتصادية لدولته. كما أنها خضعت في تكوينها لجملة من العوامل التي أعطت لها خصوصيتها أهمها الجاه، وشرف النسب والعلم والقرابة. كما لعب المذهب المالكي دوراً في تحديد الهوية الطبقية. وكلما انعدمت هذه المعايير أصبحت الوضعية الطبقية دون معنى. أما الوعي الطبقي الذي نلمسه من خلال الأمثال العامية الأندلسية فلم يرق إلى شكل يحسم المسألة الاجتماعية.

---

(١) ابن ليون: **لمح السحر**. م.س.، ورقة ٣٠ أ.

(٢) مؤلف مجهول: **الحلل**، م.س.، ص ٣٣.

فهرس الموضوعات

تاريخ الغرب الإسلامي

قراءات جديدة في بعض قضايا المجتمع والحضارة

د. ابراهيم القادري بوتشيش

أستاذ محاضر بجامعة مولاي إسماعيل
كلية الآداب . مكناس - المغرب

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

لدار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت ـ لبنان
ص.ب: ١١١٨١٣
تلفون: ٣٠٩٤٧٠
٣١٤٦٥٩

الطبعة الأولى
ايلول (سبتمبر) ١٩٩٤